



## سوق أبوظبي العالمي تعزز الإطار التنظيمي لأنشطة الأصول المشفرة

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ 14 مايو 2019: أعلنت سلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي عن تعزيز "الإطار التنظيمي لأنشطة الأصول المشفرة"، والذي يمثل النسخة الثانية من الإطار التنظيمي الأساسي الذي تم إصداره في شهر يونيو 2018. وكان سوق أبوظبي العالمي قد أطلق أول إطار تنظيمي شامل للأصول المشفرة يوم 25 يونيو 2018، حيث واصل منذ ذلك الوقت تعاونه مع رواد القطاع لمواكبة أحدث التوجهات في مجال الأصول المشفرة.

ويسهم الإطار التنظيمي المحدّث في تعزيز التزام سلطة تنظيم الخدمات المالية كهيئة تنظيمية للخدمات المالية، وذلك بهدف دعم الابتكار والامتثال بالممارسات التنظيمية. ويشمل الإطار التنظيمي تحديثات أساسية في عدد من المجالات بغية مواكبة التطورات العالمية الأخيرة. وفيما يلي بعض التفاصيل الخاصة بأهم التحديثات:

- العملات الرقمية الثابتة/العملات الورقية: سيتم التعامل مع العملات الرقمية الثابتة (Stablecoins) المدعومة بشكل كامل من قبل العملات الورقية (Fiat Tokens) على أنها إحدى أشكال التمثيل الرقمي للأموال. وعند استخدامها كأداة للدفع في التحويلات المالية على النحو الذي حدده سوق أبوظبي العالمي بموجب "لوائح الخدمات المالية والأسواق لعام 2015"، سيتم ترخيص النشاط المالي وتنظيمه على أنه أحد أشكال تقديم الخدمات المالية. ويحدد الإطار التنظيمي أيضاً المنهجية التي تتبعها سلطة تنظيم الخدمات المالية لتنظيم جهات الإصدار وأمناء الحفظ والبورصات التي تستخدم العملات الورقية.
- الإيداع: توفير وضوح أكبر حول أنواع أنشطة إيداع الأصول المشفرة التي يمكن القيام بها، وتحديد توقعات سلطة تنظيم الخدمات المالية المتعلقة بحوكمة أنشطة الإيداع وعملياتها.
- حوكمة التكنولوجيا: تم توفير مزيد من التحسينات والتوضيحات ولا سيما فيما يتعلق بالتغيرات على البروتوكول الأساسي للأصول المشفرة بما يفرض إلى تغيير الترميز، وتوقعات الحوكمة وعمليات التحكم المرتبطة بالبورصات وحاملي التراخيص الخاصة بالأصول المشفرة.
- قواعد عقوبات ولوائح سلطة تنظيم الخدمات المالية الخاصة بمكافحة غسل الأموال: بما أن دليل قواعد مكافحة غسل الأموال ينطبق بالكامل على الأنشطة التنظيمية الخاصة بمشغلي وأصحاب الأصول المشفرة، فقد تم تحديث الأطر التنظيمية بما ينسجم مع آخر التغييرات المحلية والعالمية، حيث باتت توفر وضوحاً أكبر حول سبل استخدام التقنيات التنظيمية والرقابية الجديدة في هذا المجال.

وحول هذا الموضوع، قال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي: "منذ قيامه بإطلاق أطر العمل الخاصة بالأصول المشفرة في شهر يونيو 2018، حصل سوق أبوظبي العالمي على دعم قوي من الهيئات التنظيمية العالمية الزميلة، وحاز على اهتمام كبير من جانب المستثمرين ورواد القطاع والذين يتطلعون لمزاولة عملياتهم التشغيلية وفقاً لأطر العمل الخاصة بالأصول المشفرة. ويأتي تعزيز الأطر التنظيمية استجابةً للتغيرات المتسارعة في التقنيات والأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة والتي نشهدها حالياً على المستوى العالمي. ومن خلال تواصلنا المستمر مع أصحاب المصلحة العالميين، تحدد الأطر التنظيمية المعززة منهجيتنا النشطة تجاه عمليات تنظيم ومراقبة الأنشطة المرتبطة بالأصول المشفرة، والتي توفر الدعم لسوق



أبوظبي العالمي باعتباره سوقاً مفضلة لنمو وازدهار الأصول المشفرة. ونرحب بمشاركة ودعم الشركات التي تؤسس عملياتها في سوق أبوظبي العالمي، والتي تتطلع إلى تحقيق نموها وازدهارها الخاص".

وبموجب أطر عملها الخاصة بالأصول المشفرة، تتولى سلطة تنظيم الخدمات المالية عمليات تنظيم الجهات التي تقوم بتشغيل الأعمال المتعلقة بالأصول المشفرة، بما في ذلك أنشطة البورصات وأمناء الحفظ والوسطاء المتعلقة بالأصول المشفرة. ويعالج إطار العمل القوي الذي قدمته سوق أبوظبي العالمي مجموعة كاملة من المخاطر المرتبطة بأنشطة تعاملات الأصول المشفرة، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بغسل الأموال، والجرائم المالية، وحماية العملاء، وحوكمة التكنولوجيا، وعمليات الإيداع والتداول.

وتعمل سلطة تنظيم الخدمات المالية على إعداد المزيد من الأطر التنظيمية حول الأوراق المالية الرقمية بما يتماشى مع متطلبات السوقين الرئيسية والثانوية.

وتقوم سلطة تنظيم الخدمات المالية بمراجعة وتحديث القواعد واللوائح الناضمة للخدمات المالية بهدف الحفاظ على قوة السوق وفعاليته العالية. وللإطلاع على الأطر التنظيمية ونماذج تقديم الطلبات والقواعد واللوائح التنظيمية الخاصة بسلطة تنظيم الخدمات المالية، يرجى الضغط على الرابط:

- [التوجهات والأطر التنظيمية الخاصة بأنشطة تعاملات الأصول المشفرة في سوق أبوظبي العالمي](#)
- [نموذج طلب خاص بالأنشطة التنظيمية لعمليات الأصول المشفرة](#)
- [القواعد واللوائح التنظيمية الخاصة بسلطة تنظيم الخدمات المالية](#)

-انتهى-

نبذة عن سوق أبو ظبي العالمي:

فتح سوق أبو ظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وجاء إطلاق سوق أبو ظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبو ظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبو ظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا. ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبو ظبي سوق أبو ظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وضمن أطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام. وينشط سوق أبو ظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاث مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق. للمزيد من المعلومات حول سوق أبو ظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني

[www.adgm.com](http://www.adgm.com) للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:



**ABU DHABI GLOBAL MARKET**  
**سوق أبوظبي العالمي**

راوند القاضي

رقم الهاتف: 0561779653

البريد الإلكتروني: [rawand.alqadi@adgm.com](mailto:rawand.alqadi@adgm.com)